

كيف كان أداء وزارات الدولة "الخدمية والأقتصادية" للسنوات الأخيرة

- تقييم الأداء -

لكي يتسنى لنا الأنصاف في - "تقييم الأداء" علينا أن نستعمل معيار واحد وصحيح كمقياس نستعمله لهذا النوع من التقييم - وكيف يمكننا أن نظهر بنتائج حقيقة يمكن مناقشتها والاستفادة منها..

"تقييم الأداء" - في علم إدارة مؤسسات الدولة هي خطوات تكون مصاحبة لعملية إدارة "كل أنواع المؤسسات - وزارة أو غيرها" - خلال حقبة زمنية .. ويكون نتاج عمل هذه المؤسسة (الوزارة مثلاً) - هو ما نخرج به كمحصلة لتقييم أدائها خلال الفترة المعنية. (بمعنى للوزارة على سبيل المثال اربع سنوات عمل, لديها موازنات مخصصة "استثمارية, وتشغيلية, والمفروض لديها خطط ومشاريع, ولديها قراءة عن حاجة البلد لقطاعها .. محصلة الأربع سنوات من العمل, نتائج هذا العمل في أستغلال الوزارة لمواردها المالية والمشاريع التي قامت بها والأجازات يكون الأساس لمؤشرات "تقييم الأداء".

عليه سنستخدم هذه النظرية كمعيار "لتقييم الأداء" للوزارات العراقية 2010 - 2014 - أهم ملف يمكننا البدء به هو ملف الخدمات العامة, والوضع الأقتصادي:-

وزارة التجارة (حصة الأكراد) - وزارة النقل (حصة بدر) - وزارة الأسكان (حصة التيار الصدري), وزارة الزراعة (حصة التيار الصدري) , وزارة الصناعة (حصة الكتلة العراقية), أمانة بغداد (حصة المجلس الأعلى "كتلة المواطن" - لتنتقل بأدارة عيوب المشهور) - تعتبر هذه الوزارات من الوزارات السيادية (التأسيس الأساسي للدولة العراقية) - أسست هذه الوزارات على أساس كل وزارة تتكون من عدد من شركات القطاع العام "المنتجة" - بمعنى تكون عاملة ويكون لها مورد مالي خاص وأرباح وأنتاج لتغطية السوق المحلية والبناء والأنتاج الصناعي والزراعي لتغطية حاجة السوق المحلية والتصدير. بمعنى تكون لها موازنات أنتاجية (اي تكفي ذاتياً) ويكون لها أرباح سنوية تستفاد منها في مشاريعها المستقبلية والأستثمارية التطويرية.

2010 الحكومة تشكلت بنظرية المحاصصة , وهذه المحاصصة لا يختلف أتئين على أنها إحدى أكبر المشاكل التي نعاني منها في العراق بسبب سوء أختيار أداراتها "وزرائها" - وخضوعهم فقط لمعيار خدمتهم لمصالح أحزابهم وتياراتهم - دون المصالح الوطنية وخدمة واقع البلد الخدمي والأقتصادي. وهذا ما شهدناه واضحاً من أداء هذه الوزارات.

بمعنى "حكومتنا الأتحادية" عبارة عن مجموعة من الحكومات المتصارعة على تنفيذ أجدات تياراتها وأحزابها فقط, لا تتناغم بعملها مطلقاً ولا تمثل غير نفسها وتوجهاتها وتدعم مسانديها حصرياً.

نستقرأ الآن أنجاز الوزارات الخدمية والأقتصادية في أرقام أنجازاتها, لنضعهم في معيار واحد - لكي نقوم بما يسمى مرحلة "تقييم الأداء". سنختار عينة من هذه الوزارات ونتبعها بقراءات لوزارات أخرى ومؤسسات الدولة بما فيها البرلمان العراقي.

نسب صرف الموازنات المخصصة للوزارات والمؤسسات في الحكومة العراقية , لم تتجاوز نسب الانجاز الكلي الـ 26% , بمعنى ان 24420743 مليون دينار عراقي سيتم تدويرها من اصل موازنة العام 2012 "كمثال". هذا يدل على التقصير في الأداء للوزارات وأدارة المحافظات. وهو مؤشر "فشل" .

▪ خصص لوزارة الاعمار والاسكان (حصة التيار الصدري) مبلغ 878241.002 مليون دينار عراقي تم صرف 597300.0 مليون دينار عراقي بنسبة 58.01% - هذا لا يعد أنجاز لأن نسبة الصرف المذكورة من هذا المبلغ قد هدر على تلكؤ المشاريع و صرف مبالغ (لاتغني ولاتشبع) في صندوق الأسكان - بمعدلات - 35 مليون دينار عراقي تقريباً للمواطن الذي يبني في المدن و 20 مليون دينار عراقي للمواطن الذي يبني في

القرى - وجميعنا يدرك بأن هذا المبلغ (لايكفي لبناء غرفة واحدة). لازل العراق يعاني من نقص في الوحدات السكنية البالغ أكثر من 3 مليون وحدة سكنية حاجة العراق - بمعنى يجب بناء 300 ألف وحدة سكنية كل عام لمدة 10 سنوات لكي نسد الحاجة - وأنتاج وزارة الأسكان هو لايزيد عن 18 ألف وحدة سكنية في العام منذ 2010 أي بمعدل 282 ألف وحدة عجز عن كل سنة (تراكمي)!!!

▪ اما وزارة التجارة (حصة القائمة الكردية) فقد حققت نسب صرف بلغت 11.61% من خلال صرف 6782 مليون دينار عراقي من أصل المخصص لها في موازنة العام الماضي والبالغ 58406.404 مليون دينار عراقي. و واقع حال البطاقة التموينية التي هي أصغر المشاريع التي تحتاج جهداً - لا يحتاج منا توضيح أكثر مما نراه. أما الشركة العامة للمواد الأنشائية فهي معطلة عن رقد السوق المحلية بما يحتاج، والشركات الأخرى بالكاد تكون عاملة.

▪ وزارة الصناعة والمعادن (حصة القائمة العراقية) فقد تم تخصيص مبلغ 1631677.122 مليون دينار عراقي لها تمكنت من صرف 225759.2 مليون دينار من اصل 1631677.112 مليون دينار عراقي وبنسبة صرف وصلت الى 8.53%. وزارة الصناعة التي تمتلك اكثر من 2000 معمل أنتاجي وشركة، جميعها خاسرة ومعطلة عن العمل بنسبة (ترهل وظيفي يصل الى حد 500%) - لم تعد هذه الوزارة غير منتجة بل أصبحت خاسرة، ويتم تسديد خساراتها من الموازنة العامة. والخطة الأستراتيجية لوزير الصناعة (القائمة العراقية) هي بيع المعامل والشركات المنضوية تحت وزارة الصناعة في جولات أستثمارية (بمعنى بيع المعامل والشركات الخاسرة بأسعار زهيدة للتخلص منها!!!).

▪ وزارة النقل (حصة كتلة بدر) - أنجزت نسبة صرف بلغت 8.27% من خلال صرف 262824 مليون دينار من اصل 1246938.295 مليون دينار عراقي. وجميعنا يسافر من المطار، ويستعمل وسائل النقل العامة، وشبكة القطارات "المسنة"، وأنعدام المشاريع الأستراتيجية، شبكة مترو لم نراها فقط بأحلامنا.

▪ بلغت امانة بغداد (حصة كتلة المواطن قبل عيوبها) نسب صرف عند 30.34% من خلال صرف 345000 مليون دينار من اصل 1137060.306 مليون دينار عراقي في حين كانت الامانة قد اعلنت في كانون الاول الماضي انها حققت نسبة انجاز فاقت الـ 90% من مشاريعها المعلنة. وجميعنا نعرف حقيقة شارع المطار وكم كلف، والمشاريع الأستراتيجية في تبديل الأرصفة، ومشاريع هدر الأموال التي تميزوا بها.

وتشير الفقرة رابعا من المادة العاشرة من قانون الموازنة العامة لعام 2011 إلى أن "لمجلس النواب سحب الثقة من الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة في حالة عدم تنفيذ ما نسبته (75%) من التخصيصات الاستثمارية لوزارته أو دائرته من الموازنة العامة الاتحادية".

ولكن هذه الفقرة من الدستور وقانون الموازنة العامة كأخواتها من القرارات المهمة التي لاتنفذ ولايتم الأتفاق عليها بسبب "المحاصصة" - والتي لاتنفذ ولن ترى النور ولايستطيع مجلس النواب أو رئيس الوزراء إن يتخذ بها قرار - والسبب هو تياراتهم وكتلهم التي تحميهم ويعملون من أجلها.

هل من حل ؟

بقلم المهندس علي جبار الفرجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الأزمات - جامعة هارفارد

May 10, 2015

[/http://ali.alfrajai.com](http://ali.alfrajai.com)

alfrajai.ali@gmail.com

www.facebook.com/alfrajai.ali